

التقسيم الإداري في الجزائر بين المقتضيات السياسية والتنموية
**Administrative division in Algeria between
political and development requirements**



كدروسي محي الدين¹ ، أنزارن عادل²

¹ مخبر السياسات التنموية والانتقال الطاقوي، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم، الجزائر

mohyiddine.kederouci.etu@univ-mosta.dz

² مخبر السياسات التنموية والانتقال الطاقوي، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم، الجزائر

Adel.inzarene@univ-mosta.dz

تاريخ الإرسال: 2024/09/14 تاريخ القبول: 2024/10/13 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

منذ الاستقلال شهدت الجزائر عدت تقسيمات إدارية، حيث كان لكل فترة متطلباتها واستراتيجيتها، إلا أن هناك العديد من التساؤلات التي تثار حول دواعي ومبررات مختلف التقسيمات الإدارية التي حصلت، ولأجل ذلك جاءت الدراسة لتسلط الضوء على دواعي ومقتضيات التقسيم الإداري إذا ما كنت ذو أبعاد تنموية أو أبعاد سياسية وإدارية، وقد خلصت الدراسة إلى أن التقسيم الإداري في الجزائر عبر مختلف مراحلها قد غلبت عليه الأبعاد السياسية والإدارية أكثر منه اقتصادي وتنموي.

الكلمات المفتاحية: التقسيم الإداري، التنظيم الإداري، الوحدات الإقليمية، الإقليم.

Abstract:

Since independence, Algeria has witnessed several administrative divisions, as each period had its requirements and strategy. However, There are many questions raised about the reasons and justifications for the various administrative divisions that occurred. For this reason, the study came to shed light on the reasons and requirements of the administrative division, whether it had developmental dimensions or political and administrative dimensions. The study concluded that the administrative division in Algeria, throughout its various stages, was dominated by political and administrative dimensions more than economic and developmental dimensions.

Key words: administrative division, administrative organization, regional units, territory

مقدمة:

عملت الدولة الجزائرية منذ استقلالها جاهدة من أجل إعادة بناء وتنظيم إقليمها، حيث ورثت تركة ثقيلة عن الاستعمار الفرنسي ممثلة في تقسيم إداري عنصري وغير مبني على أسس تنموية، حيث ورثت 1533 بلدية غير متجانسة.

وبالنظر إلى المساحة الكلية لإقليم الجزائر والمقدر بـ 2.381.741 كلم مربع فقد عرف عدة تقسيمات إدارية، كان لها أثر بالغ في إحداث فارق بين الماضي والحاضر للبلاد، لكن رغم حدوث هذه التقسيمات ورغم الفوارق التي أحدثتها على المستوى المحلي، يبقى السؤال مطروح حول المعايير والمقتضيات التي كانت وراء إحداث هذه التقسيمات الإدارية، ولأجل ذلك يمكننا طرح إشكالية الدراسة:

الإشكالية:

إلى أي مدى يمكن القول بأن التقسيم الإداري في الجزائر ذو أبعاد تنموية أو سياسية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هو التقسيم الإداري؟
- ما المقصود بالتنمية؟
- أهداف الدراسة: بالحديث عن أهداف الدراسة فإنها تسعى إلى تبيان ما يلي:
- مراحل التقسيم الإداري في الجزائر
- أبعاد التقسيم الإداري وأثره التنموي.
- الخروج بنتائج وتعميمات حول مقتضيات التقسيم الإداري في الجزائر.

فرضيات الدراسة:

- لأجل الخروج بنتائج وإجابة لإشكالية الدراسة تقدم فرضية الدراسة كتفسير استباقي مفادها:
- تحدث التنمية عندما يكون التقسيم الإداري ذو أبعاد تنموية .

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي للخروج بتعميمات ونتائج، وقد قسمت الدراسة إلى المباحث

التالية:

مقدمة وطرح الإشكال

المبحث الأول: إطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة

المبحث الثاني: تطور التقسيم الإداري في الجزائر ومبرراته

خاتمة وتوصيات

المبحث الأول

إطار مفاهيمي للدراسة

التقسيم الإداري مفهوم يحمل في طياته دلالات متعددة، بحيث تظهر الدولة في عدة أشكال على إقليمها، وتجد الدولة الواحدة مقسمة إلى عدة دوائر أو وحدات إدارية، بحيث لكل إقليم أو قسم إداري صلاحيات ومجاله الذي ينشط فيه، واستناد لما تقدم سوف نتطرق إلى مفهوم التأسيس النظري لمفهوم التقسيم الإداري وفق الآتي:

المطلب الأول: مفهوم التقسيم الإداري:

التقسيم الإداري كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية والسياسية يحمل عدة دلالات وذلك بحسب المعيار أو المدخل المعتمد في تفسيره، ولأجل ذلك سوف نتعرف إلى أهم الدلالات المعرفية التي يحملها هذا المفهوم، من الزاوية السياسية والاقتصادية والقانونية والجغرافية، كما يلي:

1- مفهوم التقسيم الإداري من المنظور السياسي: وفقا لهذا المدخل فإن التقسيم الإداري يأخذ بعد السلطة أو الحكم، بحيث يتم إحداث التقسيمات الإدارية في إقليم معين من الدولة لأجل تعزيز نفوذها وبسط سلطتها، وعرف التقسيم الإداري بأنه "الإقليم الوطني الذي يشكل لغرض تعزيز الحكم"¹. إذن التقسيم الإداري وفقا للمقاربة السياسية تأخذ بعد السلطة إذ تقوم الدولة بتجزئة إقليمها لأغراض سياسية، وهي ضم مناطق واخضاعها وبسط سلطتها عليه ويتم ذلك بإحداث وحدات محلية تمثل الدولة ولها صلاحيات تسيير الشأن العام المحلي.

كما للتقسيم الإداري البعد السياسي أيضا من خلال إقرار وتكريس الديمقراطية على المستوى المحلي، وذلك بإحداث وحدات محلية تحتاج إلى هيئات ومجالس محلية منتخبة، وهذا الانتخاب يعد مكسب ديمقراطي وأداة لتقديم صورة من صور النظم الديمقراطية في الدولة.

2- التقسيم الإداري من المنظور الجغرافي: يأخذ التقسيم الإداري وفق هذا المنظور مفهوم التجزئة الجامدة لإقليم الدولة، أي هو تقسيم يرتكز على المساحة الترابية لإقليم الدولة بحيث يقسمها إلى أجزاء متباينة.

¹ - حازم عبد اللطيف أحمد، أثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية المحلية، 2013، ص16.

3- التقسيم الإداري وفقا للمنظور القانوني: ينظر هذا المدخل إلى التقسيم الإداري على أنه جزء من الإدارية العامة للدولة، بمعنى وحدات إدارية لها مهام إدارية واختصاصات قانونية، ويعرفه على أنه " جزء من نظام الإدارة الهرمي مع وظيفة الحكومة الوطنية"¹.

4- التقسيم الإداري من المنظور الإداري: ينظر هذا المدخل للتقسيم الإداري على أنه أداة أو وسيلة للتقريب الإدارة أو الدولة أو الخدمة العمومية للمواطن، بحيث يعد من المكلف أو يشق على الحكومة متابعة جميع شؤون وحيثيات تسيير إقليمها، لا سيما إذا كانت مساحتها كبيرة، وبالمقابل يصبح من المكلف أن ينتقل المواطن إلى السلطات المركزية أو العاصمة لطلب الخدمة العمومية، وبهذا يصبح إحداث هيئات أو وحدات محلية بمثابة تقريب الحكومة أو الدولة أو الإدارة من المواطن.

واستناد لما تقدم فإن التقسيم الإداري من المقاربة الإدارية هو عملية إحداث وحدات محلية هدفها تقريب الإدارة من المواطن، بما يخفف العبء عن السلطات المركزية وكذلك يرفع تكلفة وعاء تنقل المواطن إلى مقر الحكومة لنيل حقوقه.

5-التعريف الإجرائي للتقسيم الإداري: استنادا لما تم ذكره من المقاربات والتي تمثلت في المقاربة السياسية والجغرافية والقانونية والإدارية، فإنه يمكننا إعطاء تعريف للتقسيم الإداري " بأنه إجراء تختص به الدولة وحدها من أجل إحداث وحدات محلية، تتمتع باختصاصات ولها حيز جغرافي وتعتبر هذه الوحدات جزء من الإدارة العامة للدولة.

المطلب الثاني: معايير التقسيم الإداري

تقوم الدولة بتقسيم إقليمها وذلك بإحداث وحدات محلية، غير أن هذا التقسيم يكون بدافع أو نظرة استراتيجية وبالتالي لابد من وجود معيار يرتكز عليه من أجل الوصول إلى التقسيم المراد إحداثه، وعند الحديث عن المعايير فتتمثل في الآتي:

1- المعيار الجغرافي: يرتكز هذا المعيار على المكونات الطبيعية للإقليم كمعيار لتحديد الوحدة المحلية المراد انشاؤها، وبالتالي فإن الوحدة المحلية هي تعبير جغرافي وتراحي، بحيث يتم دمج المناطق المتماثلة ضمن إقليم واحد².

إن العمل بالمعيار الجغرافي في إحداث الوحدات المحلية يرتكز على المناطق المتشابهة في تكوين الإقليم الإداري المحلي، لكن الاشكالية المطروحة هو درجة التشابه أو التماثل غير التام بين هذه المناطق، واشكالية

¹ - حازم عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص16.

² - نصر الدين شعيب، شريط مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص161.

مساحة هذه المناطق المتشابهة أيضا بحيث هل كل المناطق المتشابهة تدرج ضمن إقليم إداري واحد، فمثلا الصحراء هل تعد إقليم إداري واحد وفق هذا المعيار، وفي حال تقسيمها كيف نفصل في تجزئة هذا التماثل.

2- المعيار الكمي: يقوم هذا المعيار على مبدأ التماثل والتساوي في تقسيم إقليم معين، بحيث يفيد في النظرة المتساوية للدولة في تقسيم إقليمها.

غير أن هذا النوع من التقسيم يهمل ويلغي العامل البشري والجغرافي، وبشكل آخر لا يمكن عمليا إحداث وحدات محلية متساوية تماما، لأن أي تقسيم لا يمكن أن يغض الطرف عن العامل البشري والثقافي والاجتماعي والطبيعي .

3- معيار التكامل: يقوم هذا المعيار من التقسيم الإداري بهدف خلق تكامل اقتصادي وتنموي في شتى المجالات بين المناطق المراد ضمها لنفس الجماعة الإقليمية، ويكون هذا التكامل عن طريق الموارد المتاحة أو بواسطة النشاطات الاقتصادية عبر مختلف مناطق الوحدة المحلية المراد إحداثها، ويهدف هذا المعيار من التقسيم الإداري إلى إحداث وحدات محلية متكاملة تنمويا فيما بينها.

وفقا لما تقدم ذكره لمعايير التقسيم الإداري فإن إحداث أي تقسيم إداري إن ارتكز على معيار دون غيره من المعايير، وبغض النظر عن هدف أو استراتيجية الدولة أو حتى لو كانت استجابة لمطالب اجتماعية أو حتى وعود سياسية أو انتخابية، فإن هذا التقسيم يبقى غير مؤسس لأنه أهمل باقي المعايير وبالتالي أنشئ تقسيم به خلل أو أحدث وحدات محلية تعاني من نقائص، وعند المفاضلة بين هذه المعايير فإن المعيار التكاملي يبقى المرجح لإنشاء أي وحدات محلية أو تقسيم إداري لأنه ذو أبعاد تنموية.

المبحث الثاني

التقسيم الإداري في الجزائر ونتائجه

شهدت الجزائر عدة تقسيمات إدارية حيث كان لكل مرحلة دواعيها ومقتضياتها، وبطبيعة الحال كان لكل تقسيم تأثيراته حيث تختلف هذه التأثيرات باختلاف مقتضيات كل تقسيم، ويرجع هذا الاختلاف أيضا إلى اختلاف دواعي واسباب كل مرحلة، وفي دراستنا هذه سوف نتعرف على مختلف مراحل التقسيم، ونحاول الكشف عن مقتضيات التي اعتمدت في كل مرحلة وفق الآتي:

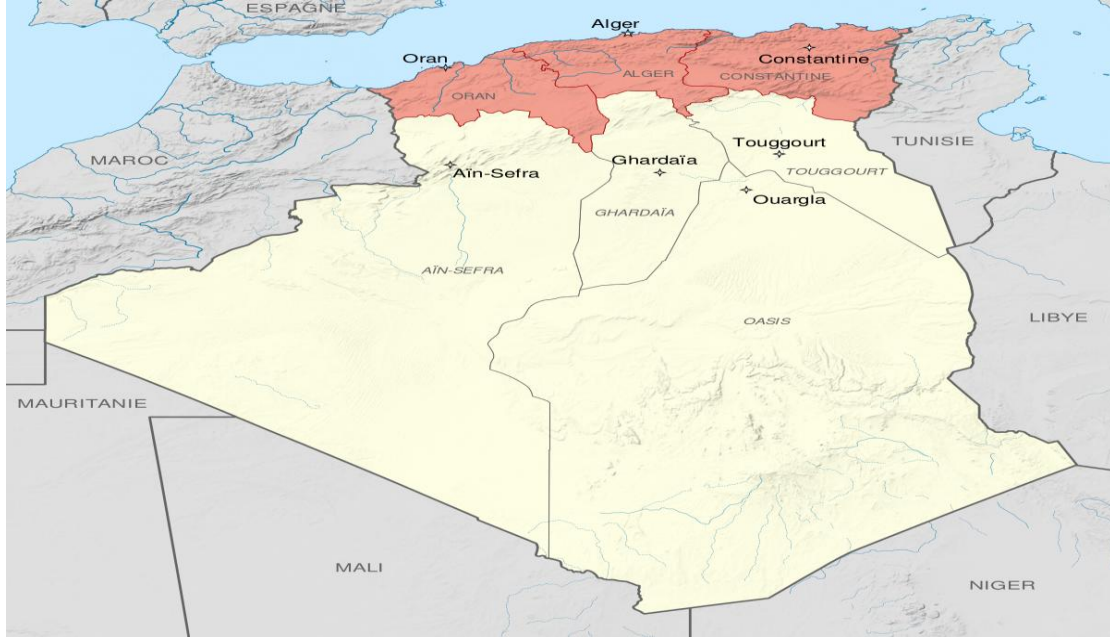
المطلب الأول: مرحلة الإرث الاستعماري

بعد خروج الاستعمار الفرنسي واستعادت الجزائر سيادتها الكاملة على ترابها الوطني وجدت السلطة الوطنية نفسها أمام ضرورة مسايرة الإرث الاستعماري، وتعتبر الفترات القريبة من الاستقلال مرحلة إرث استعماري، وفي هذه المرحلة كانت كل الجهود الوطنية منصبة على ضرورة إحداث قطيعة مع الموروث الاستعماري، وذلك عن طريق إعادة ترتيب البيت الداخلي للوطن والعمل على الخروج من هذه المرحلة بأقل

الخسائر، كما تميزت هذه المرحلة بالعمل على الحلول المؤقتة وهذا لطبيعة المرحلة ونقص الامكانيات ومحدودية الموارد، كما كانت تعاني من اشكالية ندرة الإطارات المتخصصة، وقد عرفت هذه المرحلة عدة إجراءات وفترات والتي نعرضها وفق الآتي:

1- مرحلة الاستقلال: 1962-1963

إن الحديث عن التقسيم الإداري للبلاد في هذه المرحلة هو حديث عن إرث استعماري، وبالتالي استرجعت الجزائر استقلالها في: 05 جويلية 1962 فكانت الجزائر مقسمة إلى 15 ولاية و19 دائرة و1577 بلدية¹، وفي هذه المرحلة لا يمكننا الحاقه تبعاتها بالجزائر المستقلة أو الدولة الوطنية إنما هي تركة كان لها دواعي استعمارية وأمنية وحتى تفرقة عنصرية، فقد كانت بلديات تحكم من قبل مجلس فرنسي وبلديات مختلطة يوجد بها أعضاء عرب، رغم أن الأكثرية السكانية كانت للجزائريين، ولأجل إلقاء نظرة عن كيفية التقسيم الخريطة توضح ذلك:



المصدر: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

رغم أن هذا التقسيم كان إرث استعماري وكان ذو دواعي وأبعاد أمنية استعمارية، إلا أنه ظل العمل به بعد الاستقلال حتى صدور تقسيم جديد، وهذا التمديد لم يشمل التقسيم فقط بل كان عام إلا ما تعارض مع السيادة الوطنية والمقومات، وهذا بصور أمر رقم 157-62 المتعلق بتمديد العمل بالقوانين الفرنسية المؤرخ في 30-09-1962، لأن في هذه المرحلة لم يكن بالإمكان فتح ورشات متعددة للإصلاح الوطني، وإنما كانت مسألة أولويات ترتبها الضرورة والاحتياجات اليومية للمواطن، كما أن حساسية المرحلة لم تكن تساعد

¹- العربي بوحيط، البلدية اصلاحات ومهام وأساليب، زاغياش للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص136.

على إحداث تقسيم إداري جديد، باعتبار الجزائر حديثة عهد بالاستقلال ولم يكن النظام السياسي قد فرض سلطان الدولة الوطنية بعد.

2- التقسيم الإداري لسنة 1963:

تم في هذه المرحلة صدور أول تقسيم في الجزائر المستقلة، حيث تم تقليص عدد البلديات إلى 675 بلدية، وتم الاعتماد على أربع أقاليم (إقليم الجزائر، إقليم وهران، إقليم قسنطينة، إقليم الجنوب) وتم المحافظة على 15 محافظة و92 دائرة.



المصدر: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

- في هذه المرحلة تم تخطي الموروث الاستعماري وتقليص عدد البلديات، حيث تم الاعتماد على المعيار الجغرافي بهدف تقليص نفقات التسيير باعتبار حالة الاقتصاد المحطم، والفراغ الإداري الذي أحدثه خروج الإدارة الاستعمارية¹.

استناد لما تقدم فإن التقسيم الإداري في هذه المرحلة كان لضرورة مرحلية بعيدة عن التجاذبات السياسية والتنمية، حيث أحدث التقسيم الإداري بغرض تقليص الجهاز الإداري الفاقد للإطارات ونقص فادح في نفقات التسيير، وذلك بسبب حادثة عهد الخزينة العمومية بالاستقلال، وبالتالي تركت منهوبة من قبل المستعمر وعدم قدرتها على سد وكفاية جميع النفقات.

وحتى هذه المرحلة لا تزال الجزائر المستقلة تحاول رسم تنظيم إداري يتماشى ومقومات وتطلعات المجتمع، ويحدث فارق وقطیعة مع الفترة الاستعمارية ويعبر عن الشخصية الجزائرية ونظرتها لتراثها الوطني.

¹- أحمد غازي، التقسيم الإداري كمدخل لتمكين الحكامة في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، العدد 12، 2018، ص 621.

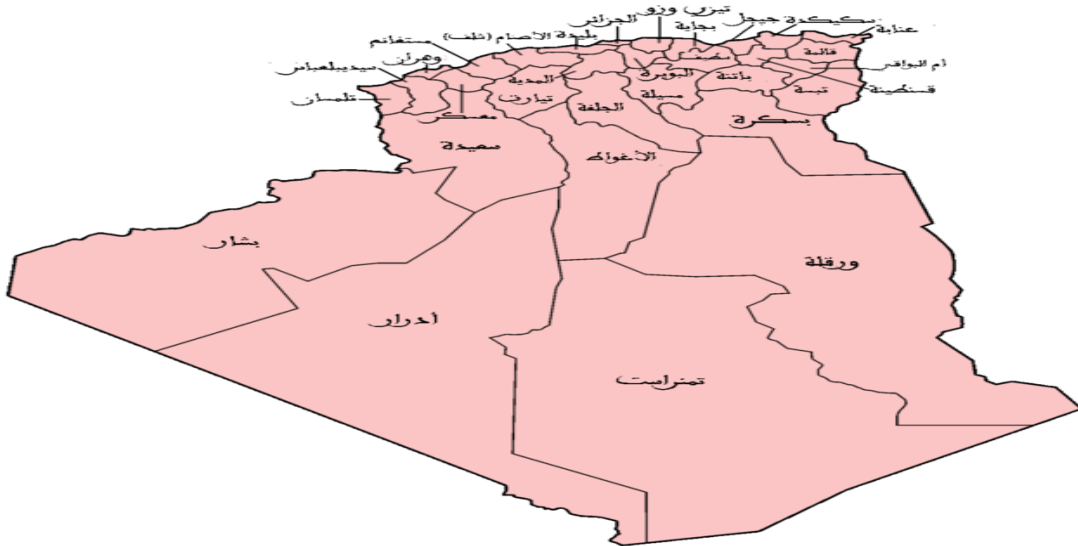
المطلب الثاني: مرحلة الإصلاح الإقليمي

عرف التقسيم الإداري في هذه المرحلة عدة اصلاحات وفق رؤية وطنية بعيدة عن سلبيات الفترة الاستعمارية وآثارها، وقد حاول المشرع في هذه المرحلة التعبير عن مرحلة الجزائر المستقلة، وقد قسمت هذه المرحلة إلى عدة فترات والتي نذكرها وفق الآتي:

1- التقسيم الإداري لسنة 1974.

بناءً على الأمر 69-74 المؤرخ في 02-07-1974 المتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات¹، تم إعادة التقسيم الإداري بحيث رفع عدد الولايات إلى 31 ولاية والبلديات إلى 704 بلدية.²

- يأتي الأمر 69-74 المتضمن إصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، من أجل إعادة تنظيم الولايات وقد رفع عدد الولايات وعدد البلديات، وذلك لحاجة البلاد لإعادة بسط أجهزتها الإدارية من جديد على إقليمها، وذلك بعد تحسن أوضاعها العامة واستقرارها وحتى تزايد عدد سكانها، والخريطة التالية توضح التقسيم الإداري للولايات:



https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/e/ef/Algeria_departments_1974-1983.png: المصدر

بالنظر إلى خريطة التقسيم الإداري لسنة 1974 نلاحظ أن كلما اتجهنا شمالا زاد عدد الولايات وتقلصت المساحة، وبالمقابل كلما توجهنا جنوبا نقص عدد الولايات وزادت المساحة، وهذا ان دل انما يدل على أن التقسيم الإداري ركز على الإقليم الشمالي للوطن، إضافة إلى ذلك دليل آخر على أن المعيار المعتمد

¹- أحمد غازي، المرجع السابق، ص 622.

²- الأمر رقم 69-74 المؤرخ في 02-07-1974 المتضمن إصلاح التنظيم الإداري للولايات، الجريدة الرسمية، العدد 55، 1974، ص 752.

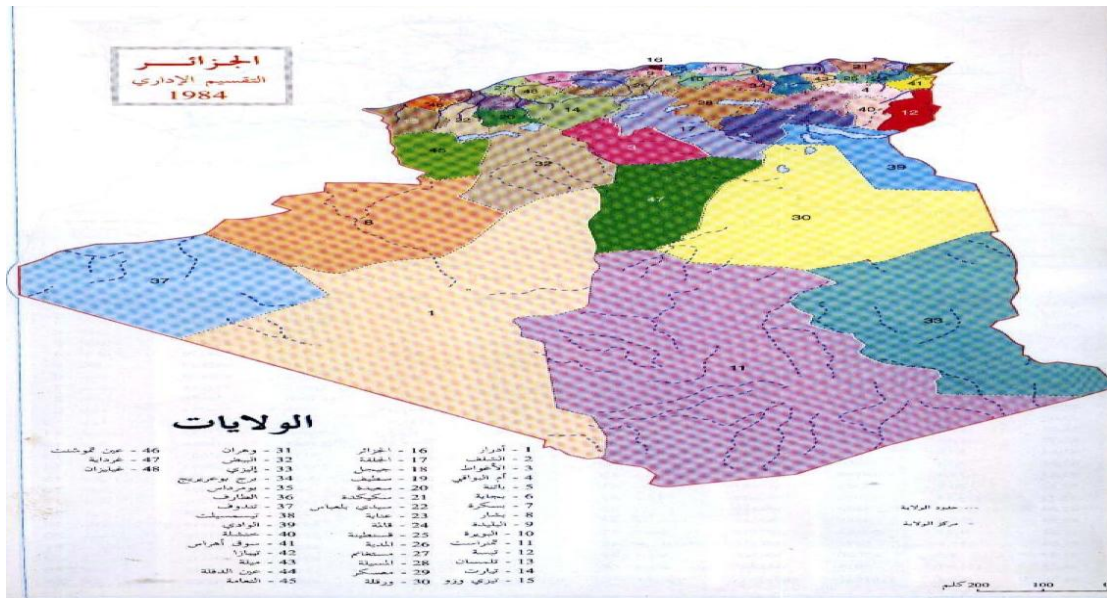
التقسيم الإداري في الجزائر بين المقتضيات السياسية والتنمية

هو المعيار البشري، فكلما زاد حجم الدوائر سكانية كلما تم ترقيتها إلى ولايات على عكس دوائر الجنوب التي هي شبه خالية من السكان.

إذن التقسيم الإداري لسنة 1974 قام بترقية أقاليم إلى ولايات وقد ركز على المناطق الشمالية على حساب المناطق الجنوبية أو الصحراوية، وهذا التركيز خلق اضافة للمناطق الشمالية من حيث التمويل والإعمار وإنشاء قواعد إدارية تجسد كيان الدولة، وقد أحدث قطيعة مع نظام المحافظات أو العمالات أو الأقاليم المعمول به سابق، وتجسدت هذه النقلة أو القطيعة بإحداث تقسيم على أساس الولايات. ويمكن القول أنّ هذا التقسيم أيضا إلى جانب أنه يعد مكسبا للمناطق أو الأقاليم التي رقيت إلى ولايات، فقد أحدث شرخا في التوازن الاقتصادي للولايات التي لم تعد مرتبطة بنظام العمالة أو الإقليم، وبالتالي تصبح ولاية غنية بمواردها أو ولاية فقيرة تماما، وهي بذلك معتمدة تماما على إعانة المركز أو الحكومة.

2- التقسيم الإداري لسنة 1984.

جاء هذا التقسيم بناء على الأمر رقم 09-84 المؤرخ في 04-02-1984 المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد، حيث أضاف 17 ولاية ورفع عدد البلديات إلى 1541 بلدية و533 دائرة، فأصبح عدد الولايات 48 ولاية، وقد جاء في المادة الاولى من هذا الأمر أن "التنظيم يهدف إلى تحديد الإطار الإقليمي الجديد للولايات والبلديات، طبقا لمبادئ اللامركزية ولا تمرکز كل ولاية وكل بلدية ثم ملائمة القاعدة الإقليمية، مع أهداف تنمية البلاد وترقية السكان الذين يعيشون فيها"¹. والخريطة التالية توضح تقسيم الولايات:



المصدر: موقع وزارة الداخلية أنظر: <https://feteindependance.interieur.gov.dz/2022/06/04/906>

¹- قانون رقم 09-84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية، 1984، ص 140

بالنظر إلى خريطة التقسيم الإداري لسنة 1984 فقد ضاعف عدد الولايات والبلديات والدوائر، وأن حجم أقاليم الولايات في المناطق الشمالية صغير مقارنة بأقاليم الولايات في المناطق الجنوبية، وهذا التفاوت هو نتيجة التفاوت السكاني بين المناطق الشمالية والجنوبية، وهو أيضا لفت انتباه أن التقسيم كان ذو معيار سكاني في إحداث هذا التقسيم.

واستناد لما سبق فإن هذا التقسيم مثله مثل التقسيم السابق أعطى قفزة نوعية في بناء وترقية المناطق التي رقيت إلى ولايات، وذلك عن طريق إحداث مرافق وبنا تحتية تجسد السلطة أو الدولة أو عاصمة الولاية المحدثة، لكن جاء هذا التقسيم في مرحلة متناقضة تماما مع تلك المرحلة الاقتصادية للبلاد، ذلك أن البلاد أو الجزائر كانت تعيش أزمة اقتصادية خانقة بحكم تردي سعر النفط والتجائها إلى المديونية، ومن ناحية أخرى كانت كان من حيث الفهم الاقتصادي أن تلجأ الدولة إلى التقشف والانكماش الإداري وليس فتح تقسيم جديد يرهق خزينة الدولة.

إذن نظرا للفترة العصيبة التي كانت الجزائر تعيشها اقتصاديا فلا يمكن الحديث عن تقسيم تنموي، بل التقسيم في حد ذاته كان زيادة في نفقات الدولة وتوسيع لهيكلها الإدارية، وحتى وإن كان للتقسيم أثر تنموي فإنه في هذه المرحلة يكون على عاتق المديونية الخارجية، وهذا فلا يمكن إحداث تنمية حقيقية تكون محصورة في انشاء هياكل إدارية وبسط الدولة نفوذها في الأقاليم.

3-التقسيم الإداري لسنة 2019:

تم تعديل القانون رقم 84-09 المحدد للتنظيم الإقليمي في الجزائر بصدر القانون 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، حيث تم رفع عدد الولايات إلى 58 ولاية مع المحافظة على نفس تعداد البلديات والدوائر، والخريطة التالية توضح ذلك:

خريطة توضح الولايات المحدثة والمقدرة ب: 10 ولايات



بناء على نص القانون رقم 19-12 المتعلق بإعادة تقسيم التراب الوطني واعتماد على الخريطة الموضحة أعلاه تم استحداث 10 ولايات جديدة وهي:

- الولاية رقم 49 ولاية تيميمون كانت تابعة لولاية أدرار
 - الولاية رقم 50 ولاية برج باج المختار كانت تابعة لولاية أدرار
 - الولاية رقم 51 ولاية أولاد جلال كانت تابعة لولاية بسكرة
 - الولاية رقم 52 ولاية بني عباس كانت تابعة لولاية بشار
 - الولاية رقم 53 ولاية عين صالح كانت تابعة لولاية تمنراست
 - الولاية رقم 54 ولاية إن قزام كانت تابعة لولاية تمنراست
 - الولاية رقم 55 ولاية تقرت كانت تابعة لولاية ورقلة
 - الولاية رقم 56 ولاية جانت كانت تابعة لولاية إليزي
 - الولاية رقم 57 ولاية المغير كانت تابعة لولاية الوادي
 - الولاية رقم 58 ولاية المنيع كانت تابعة لولاية غرداية.
- جاء في بيان موقع وزارة الداخلية حول مقتضيات التقسيم الإداري الحالي، أن هذا التقسيم يهدف إلى "تعزيز اللامركزية، لضمان التوزيع المتوازن للإقليم، وتحسين جاذبيته لتلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح المواطنين، ولإسima في المناطق الحدودية، وتقريب الخدمات العامة من هذه المناطق، ويهدف إلى جعل ولايات الجنوب، التي انتقلت من 09 ولايات إلى 19 ولاية، حافزا للتنمية الوطنية، قادرة على تولي مسؤولية المواطنين وخلق الديناميكيات الاقتصادية المرجوة والتأسيس لجعل من هذه المنطقة قطب اقليمي بامتياز"¹.

إذن هذا التقسيم استحدث 10 ولايات جديدة ليرفع عدد الولايات الواقعة في الصحراء من 09 ولايات شاسعة المساحة إلى 19 ولاية، وبالتالي هو تقسيم جغرافي لإقليم الدولة الصحراوي، وهو أيضا عواصم إدارية جديدة وبعث ديموغرافي جديد لهذه الولايات، باعتبار الولايات المستحدثة تحتاج للتعمير والتهيئة واستقطاب موارد مالية وبشرية وهياكل قاعدية، فتصبح هذه الأقاليم الجديدة وجهة للتنمية والاستثمار والمقاولانية، وهذه النظرة نحن أمام تقسيم إداري جالب للتعمير والتنمية المحلية.

¹ - موقع وزارة الداخلية، <https://feteindependance.interieur.gov.dz/2022/06/04/906>، أطلع عليه يوم 15-06-

لكن هذا التقسيم يبقى له عدة مؤاخذات وذلك لطبيعة المعيار المعتمد وهو المعيار الكمي، وينتج عن هذا التقسيم بالمعيار الكمي أنه يحدث مناطق غنية وأخرى فقيرة، لأن اعتماد المعيار الكمي في هذا التقسيم يهدف لاعتماد التوازن بين الأقاليم من حيث الحجم، وهذا التوازن قد يغير إقليم من إقليم مثلا تابع لولاية بترولية إلى ولاية فاقدة لمواد الطاقة أو المياه أو الثروات المعدنية، وفي هذه الحالة يصبح ولاية أو تابع لولاية مستحدثة لكن مع فقدان مقومات الثروات الباطنية.

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع التقسيم الإداري بين المقتضيات التنموية والسياسية في الجزائر، حيث تم تقديم الجانب المفاهيمي للتقسيم الإداري ومعاييره وأنواعه، وتم عرض مختلف المراحل التي مر بها هذا التقسيم ومبررات وظروف كل مرحلة، فعرفنا مرحلة الإرث الاستعماري والتي تمتد من 1962 إلى 1973، والتي تميزت بإرث استعماري ثقيل تمثل في تقسيم إداري قائم على الجهوية والفصل والتمييز العنصري، فكانت نية مبيتة للمستعمر لفصل الشمال عن الجنوب وأيضا مناطق ذات حكم عسكري يقطنها غالبية عربية، ومناطق ذات حكم مدني تتميز بوجود مستعمرين أوروبيين، وكان هذا التقسيم ذو أبعاد أمنية وبنظرة مستعمر هدفه الوحيد كيفية تطويع الشعب الجزائري وعزله في محتشدات والسيطرة عليه، وأيضا إحداث بلديات للسكان الأوروبية بظروف وإمكانيات أكثر ملائمة للعيش الكريم على عكس المناطق العربية التي كانت تحت خط الفقر والاضطهاد، ثم مرحلة الإصلاح الوطني والممتدة من 1974 إلى يومنا، والتي تميزت بمحاولة السلطة الوطنية لإحداث قطيعة مع مرحلة الإرث الاستعماري، وإعادة النظر في التقسيم الإداري بما يحقق مساواة بين مختلف مناطق الوطن، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، تتمثل في الآتي:

- التقسيم الإداري عملية تستوجب الإلمام بجغرافية وموارد إقليم الدولة وعلى هذا الأساس يدرس التقسيم.
- مر التقسيم الإداري في الجزائر بعدة مراحل كانت معظمها ذات مقتضيات إدارية أو سياسية.
- خلق التقسيم الإداري في الجزائر ولايات ذات مساحة صغيرة في الشمال ولايات شاسعة المساحة في الجنوب.

- التقسيم الإداري في الجزائر اعتمد على المعيار السكاني في الشمال والمعيار الجغرافي جنوبا.
- التقسيم الإداري الأخير اعتمد المعيار الكمي بغرض إعادة التوازن بين الأقاليم.
- التنمية المحلية لا تقتضي تقسيم إداري ذو أبعاد إدارية أو سياسية.
- وأخيرا التنمية المحلية ليست بالضرورة في استحداث تقسيم إداري مبني على المعيار الكمي أو الجغرافي أو السكاني.

التوصيات:

خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات نذكرها في النقاط التالية:

- إعادة النظر في المعيار المعتمد لإحداث تقسيم إداري
- دراسة إقليم الدولة من حيث الموارد الطاقوية والبشرية والمعدنية ورسم خريطة توضح ذلك.
- إعادة النظر في التقسيم الإداري بإحداث أقاليم تضم ولايات تكون متكامل فيما بينها من حيث الموارد.
- تشكيل نظام يسير الأقاليم المحدثه التي تضم عدد من الولايات يمثل سكان الولايات ويعبر عنها.
- اسناد عملية التقسيم الإداري لهيئات علمية واقتصادية واجتماعية، وتكون برقابة البرلمان وموافقته.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- العربي بوحيط، البلدية اصلاحات ومهام وأساليب، زاغياش للطباعة والنشر، الجزائر، 1997.
- 2- حازم عبد اللطيف أحمد، أثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية المحلية، 2013.
- 3- نصر الدين شعيب، شريط مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.
- 4- أحمد غازي، التقسيم الإداري كمدخل لتمكين الحكامة في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، العدد 12، 2018، ص 621.
- 5- الأمر رقم 69-74 المؤرخ في 02-07-1974 المتضمن إصلاح التنظيم الإداري للولايات، الجريدة الرسمية، العدد 55، 1974.
- 6- قانون رقم 09-84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية، 1984.

7-<https://feteindependance.interieur.gov.dz/2022/06/04/906/>.

8-https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/e/ef/Algeria_departments_1974-1983.png

9-<https://feteindependance.interieur.gov.dz/2022/06/04/906/>